المبحث الأول

الإطار العام للبحث

١-١ مقدمة البحث:

يواجه العالم أحداثًا وتغيرات اقتصادية؛ لمواكبة التطورات المتسارعة والمتلاحقة. ولاشك أن لهذه التطورات والتغيرات آثارًا سلبية على البيئة الطبيعية؛ ذلك لأن الكثير من الموارد الطبيعية، التي نعدُّ أن وجودها من المُسلَّمات؛ معرضة للنفاد في المستقبل القريب، إضافة إلى مشاكل التلوث البيئي والاحتباس الحراري المتزايدة، والناتجة عن الكمِّ الكبير من المخلفات الضارة. ومع زيادة وعي المجتمع بتعاظم خطر المشاكل البيئية، وتقلُّص نسبة الموارد على الأرض، وإضعاف قدرتها على تجديد ذاتها، في ظلِّ الزيادة المضطردة في أعداد السكان؛ كانت هناك حاجة ملحة إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وترشيد التعامل الإنساني؛ لمواجهة تلك المشكلات التي أصبحت لا تهدد المجتمع المحلي فقط، بل المجتمع الدولي بأسره؛ مما أدَّى إلى التفكير في صياغة نموذج آخر للتنمية، يحافظ على الموارد الطبيعية الموجودة للأجيال القادمة، ويُقلِّل من المخلفات والانبعاثات الضارة؛ للحفاظ على البيئة واستدامتها من جهة، وتحقيق الأهداف التنموية التي اعتمدتها المنظمات الدولية والعالمية في الالفية الثالثة من جهة أخرى؛ ذلك لأنَّ نموذج التنمية الذي يعمل على الوفاء بالاحتياجات المادية فقط، مع تجاهل تام للبيئة والمستقبل؛ لم يعد ملائمًا على المدى الطويل (حسن، ٢٠١١م).

ونتيجة لذلك، ظهر مفهوم التنمية المستدامة "Sustainable Development"، مع صدور تقرير مستقبلنا المشترك "Our common Future"، الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "برونتلاند" عام ١٩٨٧م (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩م). وهو مفهوم يحمل في طياته فلسفة تنموية قابلة للاستمرار، هدفها الأساسي الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي. ولقد شهد العالم انطلاقة برامجه للتنمية المستدامة منذ ذلك الحين، حيث عُقدت العديد من المؤتمرات والندوات؛ لمناقشة البحوث والمقترحات، وإرساء المبادئ الأساسية، ووضع الخطط التنموية؛ لتحقيق التنمية المستدامة، وحثِّ دول العالم على ضرورة وضع القوانين والتشريعات التي تحقِّق تلك التنمية والالتزام بها، والتأكيد على أن اقتصاد الدول يبقى صلبًا، إذا اتجهت رؤية حكوماتها ومنظماتها نحو تعزيز التنمية المستدامة؛ ونتيجة لذلك أصبح العالم يُدرك أكثر من أي وقت مضى، أنه ما لم تسترشد المشاريع التنموية بالاعتبارات البيئية والاجتماعية، إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية؛ فإن الكثير من هذه المشاريع سيصبح له نتائج غير مرغوبة، خصوصًا في الأجل الطويل (برنامج الأمم المتحدة، www.unep.org؛ الخيَّال ومفتي، ٢٠٠٣م؛ الزهراني، ٢٠٠٧م).

ولقد تعاملت مجتمعات الأعمال بحذر مع فكرة التنمية المستدامة وكيفية التعامل معها، ووافق مئة وسبعون دولة من خلال مؤتمر "قمة الأرض"، المنعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢م، على ضرورة قيام المشروعات بدمج التنمية المستدامة في عملياتها (العربيد، ٢٠٠٩م)، ونتيجة لذلك بدأت الشركات تُدرك أهمية اعتماد مبادئ التنمية المستدامة في عملياتها، على اعتبار أن مساهمتها في تحقيق تلك التنمية لن يعود على المجتمع بمفرده، وإنما ستستفيد هي - بلا شك- من آثار ذلك، ولو في الأجل الطويل؛ ذلك لأنها أصبحت تعمل في عالم يتيح للمستهلكين خيارات عديدة، ويبحث فيه المستثمرون عن توفير الأمان والاستقرار

لاستثماراتهم، وتتعرَّض فيه الشركات لغرامات هائلة؛ نتيجة للمخالفات القانونية. ونظرًا لحاجة الأطراف ذات العلاقة إلى معرفة مدى تحمُّل الشركات مسؤولية المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة، فقد أصبحت الشركات تُصدِر تقارير خاصة، أو تخصص جزءًا من تقاريرها السنوية للإفصاح عن أدائها تجاه تحقيق التنمية المستدامة. وتستخدم لأجل ذلك كل من المبادئ التوجيهية الصادرة عن المبادرة العالمية للتقاريرGlobal Reporting Initiative (GRI)، ومشروع الإفصاح عن الاستدامة الذي أعده مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، ومعيار المساءلة (AA1000) الخاص بتقارير الاستدامة الصادر عن معهد المساءلة الاجتماعية والاخلاقية (ISEA). ويشير تأسيس العديد من المنظمات مثل مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD)، ومجلس الاقتصاديات المسؤولة بيئياً (CERES) ولجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (CSD)، إلى مساندة الشركات للاتجاه نحو إدارة فلسفة التنمية المستدامة، ووضع المبادئ التوجيهية للإفصاح عن التنمية المستدامة (مؤتمرالامم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠٠٤م).

ونظرًا للدور الذي يؤديه الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة في نجاح الشركات، حيث يعدُّ الوسيلة الفعالة لتوفير المعلومات للأطراف ذات العلاقة عن أدائها تجاه تحقيق تلك التنمية المستدامة؛ فقد أصبح من أبرز الموضوعات المهمة، والجديرة بالبحث والدراسة، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث.

١-٢ طبيعة مشكلة البحث:

أدَّى التركيز والاهتمام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى تنامي الضغوط بشكل كبير على شركات المساهمة، حيث أظهر العديد من الدراسات، كدراسة (Nigel, 2005)، ودراسة

(الصفار، ٢٠٠٦م)، ودراسة (Juliette, 2007)؛ حاجة العديد من المساهمين وغيرهم من الأطراف الأخرى، كالعملاء، والعاملين، والموردين، والمنظمات المهنية، والمنظمات غير الحكومية، اليوم إلى معرفة مدى تحمُّل الشركات مسؤولية تحقيق التنمية المستدامة، ومن هنا بدأت تلك الشركات تدرك أنه لم يعد في مصلحتها - سواء على المدى البعيد أو القصير- إغفال الجوانب المتعلقة بمسؤوليتها في تحقيق التنمية المستدامة، إذ لم يعد من المقبول أن تكون مسؤولية شركات المساهمة فقط، تعظيم الأرباح لملاكها.

ونظرًا لأهمية المحاسبة عن التنمية المستدامة، فقد زاد الاهتمام بها من قِبل المنظمات والجمعيات المحاسبية والمهنية، والجهات الأكاديمية، حيث أصدر معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز في أكتوبر عام ٢٠٠٤م تقريرًا تحت عنوان: " الاستدامة: دور المحاسبين"، وهدف هذا التقرير إلى رفع مستوى الوعي بقضايا الاستدامة، كما شرح كيف يمكن للمحاسبين أن يكونوا أكثر التزامًا وفهمًا لمتطلبات التنمية المستدامة (ICAEW, 2004). وعلى الرغم من أن هناك الكثير من العمل الذي قامت به مهنة المحاسبة للشركات؛ لتحسين تقديم التقارير للجهات المعنية، إلا أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة ما يزال يستمد قوته وقبوله وانتشاره من الطبيعة الاختيارية الطوعية، ولم يُحدَّد بشكل يكتسب بموجبه قوة إلزامية قانونية وطنية أو دولية، حيث تعدَّدت صور المبادرات من قِبل شركات المساهمة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتعد مبادرات التقرير العالمي، الصادرة عن المبادرة العالمية للتقارير (GRI) الإطار الأكثر استخداماً عند القيام بإعداد تقارير التنمية المستدامة في الشركات (Nigel, 2005; Susan et al., 2010).

ولقد قامت العديد من المراكز الاستشارية بدراسة تقارير التنمية المستدامة منها على سبيل المثال شركة (KPMG)، ومنظمة (Sustainability)، ومنظمة الأعمال الكندية للمسؤولية

الاجتماعية (CBSR) (Greg and Cory, 2010). كما قامت العديد من الدراسات الأكاديمية، كدراسة (Kolk, 2008)، و(Daub, 2007)، و(Langer, 2006) بتحليل محتوى تقارير التنمية المستدامة للشركات، حيث أشارت تلك الدراسات إلى التوجهات الواسعة في تقارير التنمية المستدامة في الشركات، وعلى وجه الخصوص تباين محتوى تلك التقارير وكذلك جودتها. يشير ذلك التباين إلى أن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة في الشركات لا يمتلك حالياً نموذجاً مرجعياً أو إطاراً للعمل، كما هو الحال مع التقارير المالية السنوية؛ ونتيجة لذلك أصبح هناك العديد من التساؤلات حول مدى قيام شركات المساهمة بالإفصاح عن المعلومات، التي تعكس مدى تحمُّلها مسؤولية تحقيق التنمية المستدامة، وما المعلومات التي يتم الإفصاح عنها؟ وكيف وأين يتم الإفصاح عنها؟ وما المعلومات التي ينبغي أو يجب أن يتم الإفصاح عنها؟ وما أسباب عدم قيام الشركات بالإفصاح؟ وما دوافع قيام الشركات بالإفصاح عن المعلومات التي تعكس أداءها تجاه تحقيق التنمية المستدامة؟ تلك التساؤلات وغيرها، هي التي يحاول هذا البحث الإجابة عنها.

١-٣ أهداف البحث وتساؤلاته:

تتمثَّل أهداف هذا البحث في هدفين أساسيين:

١- التعرف على مدى قيام شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة التي يتم الإفصاح عنها؟
- كيف وأين يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة؟

- هل يختلف مستوى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة في شركات المساهمة السعودية، تبعًا لاختلاف حجم الشركة، أو ربحيتها، أو مديونيتها، أو نوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، أو نوع الملكية فيها؟

٢- التعرف على وجهات نظر أربع فئات رئيسة، وهم: الأكاديميون، والمديرون الماليون، والمراجعون، والمساهمون، حول موضوع الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي ينبغي أن يتم الإفصاح عنها في شركات المساهمة السعودية؟
- ما أسباب عدم قيام شركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة؟
- ما دوافع قيام شركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة؟
- ما الطريقة الملائمة للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة؟
- ما الموقع الملائم للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة؟
- ما المنافع المتوقع تحققها في حال قيام شركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة؟

١-٤ أهمية البحث:

على ضوء طبيعة مشكلة البحث وأهدافه، يمكن إبراز أهمية البحث من خلال الآتي:

- استحواذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام دول العالم، وذلك على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية، حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية، عُقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات، ومعيارا عالميا يحد من سلوكيات جميع دول العالم النامي والصناعي على حد سواء، وتتبناها هيئات ومنظمات، ويطالب بتطبيقها في مختلف المجالات.
- ما أشارت إليه خطط التنمية في المملكة العربية السعودية، من ضرورة تعزيز الاهتمام بمتطلبات التنمية المستدامة، ويتمثَّل ذلك في صدور النظام العام للبيئة عام ٢٠٠١م، وقيام الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة بتقديم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢م. بالإضافة إلى اهتماماتها بالقضايا الاجتماعية، كسعودة القطاع الخاص، والتركيز على التعليم باعتباره بنية أساسية، والتخلُّص من الفقر بتوفير الحدِّ الأدنى من المعيشة، كما أشارت إلى أهمية إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة ودعمها (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، ٢٠٠٢؛ وزارة الاقتصاد والتخطيط، http://www.mep.gov.sa).
- الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للشركات، والتي لها الأثر الأكبر في تزايد الطلب من الجهات الرسمية المختلفة على المعلومات الخاصة بنشاط الشركات، ومدى تحقيقها لمتطلبات التنمية المستدامة؛ مما أدَّى إلى تحفيز الشركات إلى الاتجاه نحو الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة.
- المكانة التي يحتلها الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في شركات المساهمة، والذي يمثِّل حاجة ملحة للمجتمع بشكل عام، وللمتعاملين مع الشركة بوجه خاص، حيث يُساهم في خلق معلومات محاسبية تعدُّ ضرورية لصناع القرار، كما

يساهم مساهمة كبيرة في إنجاز أهداف خطط التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية.

- ارتفاع عدد الشركات التي أفصحت عن التنمية المستدامة من (١٠٠) شركة في عام ١٩٩٣م إلى أكثر من (٢٠٠٠) شركة في عام ٢٠٠٩م، ففي أوروبا ارتفعت عددت الشركات المفصحة بنسبة (٥٤%)، وفي اليابان وأستراليا ارتفعت بنسبة (٢٥%)، وفي الولايات المتحدة ارتفعت بنسبة (١٩%)، اما في جنوب إفريقيا والشرق الأوسط فقد ارتفعت بنسبة (٢%) (الزرعوني، ٢٠١١م).
- حداثة الموضوع في ميدان البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، وتتطلع الباحثة أن تكون نتائج هذه الدراسة إضافة علمية جديدة، تُساهم في رفع درجة الوعي بأهمية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتوجيه اهتمام الجهات المختصة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها؛ لمعرفة مدى تحمُّل الشركات لمسؤولياتها تجاه تحقيق التنمية المستدامة.

١-٥ نطاق البحث ومحدداته:

- اقتصر نطاق البحث على الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة في شركات المساهمة السعودية، ولم يتعرَّض البحث لكيفية قياس تلك التنمية، كما لم يتعرَّض لبيان أثر الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة في شركات المساهمة على سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية.
- اقتصر نطاق مجتمع الدراسة من الناحية التطبيقية على شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) لعام ٢٠١١م، ولم يشتمل البحث على شركات المساهمة التي لم يتم نشر تقاريرها السنوية لعام ٢٠١١م.

- اقتصر نطاق مجتمع الدراسة من الناحية الميدانية على الأكاديميين، والمديرين الماليين في شركات المساهمة السعودية محل الدراسة، ومراجعي الحسابات بمكاتب المراجعة، والمساهمين.

١-٦ منهاج البحث (الزهراني، ١٤٣٣هـ):

في ضوء طبيعة مشكلة البحث، وأهدافه وأهميته، اعتمدت الباحثة في الجزء النظري من البحث على ما يُعرف بالمنهاج الاستقرائي النظري، حيث يتم استقراء الأبحاث والدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، ثم تحليل الأفكار والعلاقات، والجوانب العلمية والعملية التي اشتملت عليها تلك الدراسات، والاستفادة منها وتوظيفها لخدمة هذا البحث (الزهراني، ٢٠٠٧م).

وفي الجزء التطبيقي والميداني من البحث، اعتمدت الباحثة على كلٍّ من أسلوب تحليل المحتوى من خلال قائمة (Index)، تم إعدادها لتقييم مستوى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة في شركات المساهمة السعودية، والمنهاج الاستقرائي للتعرف إلى وجهات نظر الأكاديميين، والمديرين الماليين، والمراجعين، والمساهمين حول أهمية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة، من خلال قائمة استبيان تم إعدادها لخدمة هذا الغرض، والمنهاج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على اختبار أسئلة الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة، وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات المطلوبة، وتنظيمها، وتحليلها بهدف تفسيرها؛ للوصول إلى النتائج المناسبة بشأنها.

١-٧ تقسيم البحث:

بناءً على طبيعة مشكلة البحث، وأهميته، وتحقيقًا لأهدافه، تمَّ تقسيم البحث إلى ستة مباحث رئيسة، على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار العام للبحث:

اشتمل هذا المبحث على مقدمة البحث، وطبيعة المشكلة، وأهداف البحث وتساؤلاته، وأهميته، ونطاقه ومحدداته، ومنهاجيته، وأخيرًا تقسيم البحث المتبع.

المبحث الثاني: الإطار العام للتنمية المستدامة:

يتناول هذا المبحث التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة، ومفهوم التنمية المستدامة، وأبعادها، وأهدافها، ومبادئها، وأخيراً يستعرض جهود المملكة العربية السعودية في تحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة:

يتناول هذا المبحث المحاسبة عن التنمية المستدامة، وأهداف المحاسبة عن التنمية المستدامة، والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ومجالات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وأسباب عدم قيام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ودوافع قيام الشركات بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وطرق ومواقع الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة:

يتناول هذا المبحث استعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، وأهم النتائج التي توصلت إليها.

المبحث الخامس: الدراسة العملية:

يتناول هذا المبحث الدراسة التطبيقية والميدانية للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، ويتناول كذلك مجتمع الدراسة وعينتها، وأداة جمع البيانات، وأساليب التحليل الإحصائي، وأخيرًا عرض نتائج الدراسة ومناقشتها، لكلٍّ من الدراستين.

المبحث السادس: الخلاصة، والنتائج، والتوصيات:

يتناول هذا المبحث عرضًا لملخص البحث، وأهم النتائج التي تم التوصَّل إليها، بالإضافة إلى عدد من التوصيات، والبحوث المستقبلية المقترحة.

المبحث الثاني

الإطار العام للتنمية المستدامة

٢-١ المقدمة:

يعدُّ موضوع التنمية المستدامة إحدى الغايات التي تسعى دول العالم إلى الوصول إليها، وتعمل على اتخاذ كل التدابير اللازمة لتحقيقها، باعتبار أنها الوسيلة المثلى لتحقيق التقدم الحضاري المنشود بشتى صوره، مع المحافظة في الوقت نفسه على الموارد والثروات الطبيعية من الاستنزاف والتلوث؛ لكون هذه الموارد ليست حكرًا على جيل بعينه، بل هي ملكية عامة لجميع البشر في كل زمان ومكان. ولقد تطوَّر مفهوم التنمية المستدامة عبر الزمن، وتوسَّعت مضامينه، وتعددت أبعاده؛ لذا سوف تتناول الباحثة في هذا المبحث الاطار العام للتنمية المستدامة، وبناء على ذلك، فقد تمَّ تقسيم هذا المبحث إلى:

- التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة.
- مفهوم التنمية المستدامة.
- أبعاد التنمية المستدامة.
- أهداف التنمية المستدامة.
- مبادئ التنمية المستدامة.
- جهود المملكة العربية السعودية في تحقيق التنمية المستدامة.

٢-٢ التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة:

شهد تاريخ التنمية - مفهومًا ومحتوى- تطورًا مضطردًا واضحًا ومستمرًا على الصعيد العالمي والإقليمي، وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسًا حقيقيًّا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن. فمنذ الحرب العالمية الثانية، وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، كان يُنظر للتنمية على أنها عملية رفع مستوى دخل الأفراد، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة. ومن منتصف العقد السادس، وحتى منتصف السبعينيات تطوَّر مفهوم التنمية وأصبح يشمل جوانب اجتماعية، بعدما كان يقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط، حيث أخذت التنمية تهتم بمعالجة مشاكل الفقر والبطالة واللامساواه، وذلك من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية، والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية، وتنفيذها، ومتابعتها. ولقد أدَّى التطور في عملية التنمية، وازدياد حاجات الإنسان؛ إلى استنزاف موارد البيئة، وإلحاق الضرر بها، وإحداث التلوث فيها، وكان هذا طبيعيًّا في ظلِّ إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، وتركيزها على العمليات التي تُجرى في الوقت الحاضر، لتلبية احتياجات أفراد المجتمع الموجودين حاليًا فقط، دون مراعاة لاحتياجات الأجيال القادمة، والتسارع نحو النمو الاقتصادي، مع عدم الالتزام بالخطط والسياسات التي تضمن المحافظة على الموارد وعدم استنزافها، ومقاومة التلوث، وعدم الإخلال بالنظام البيئي (غنيم وأبو زنط، ٢٠٠٧م؛ السالم، ٢٠٠٨م).

ومن هنا بدأ العالم يهتم بالقضايا البيئية، حيث عقدت الأمم المتحدة مؤتمر إستكهولم بالسويد عام ١٩٧٢م حول البيئة الإنسانية، والذي كان بمثابة خطوة مهمة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة، حيث عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية، وقد صدر عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية Rapport of the united